# Interpretation Through Derived Forms (*Ishtiqāq*) in al-Ṣabbān's (d. 1206 AH) Marginal Commentary on al-Ashmūnī (d. 900 AH)

**Asst. Prof. Dr. Luay Hatim Abdullah Salman**
University of Tikrit / College of Education for Women
E-mail: luay-abd@tu.edu.iq

## Abstract:

This study is structured into three sections, preceded by an introduction and followed by a conclusion and a list of sources and references. The first section presents cases in which al-Ṣabbān interprets the nominal (jāmid) as a derived form (mushtaq), a phenomenon that appears frequently in the chapters on adjectival qualification (al-naʿt) and circumstantial qualifiers (al-ḥāl). According to al-Ṣabbān, when a non-derived noun functions as an adjective or circumstantial expression, it may be interpreted as a derived noun, inheriting its syntactic behavior and grammatical effects—permitting it to assign nominative or accusative case, as if it were originally a derived form.

The second section examines instances where verbal nouns (maṣdar) are interpreted as derived forms, particularly in the same syntactic contexts of al-naʿt and al-ḥāl. Al-Ṣabbān frequently applies this interpretive method, viewing the verbal noun as contextually equivalent to its corresponding active or passive participle.

The third section explores cases where one derived form is interpreted as another—such as the active participle (ism al-fāʿil) being understood to mean the passive participle (ism al-mafʿūl), and vice versa. These interpretative shifts demonstrate al-Ṣabbān's deep engagement with syntactic and semantic flexibility in Arabic grammatical theory.

**Keywords**: al-Ṣabbān , interpretation (*taʾwīl*) , derived form (*mushtaq*).

# التأويل بالمشتق في حاشية الصّبَّان(ت:١٢٠٦هـ)على الأشموني(ت: ٩٠٠هـ)

**أ.م.د. لؤي حاتم عبدالله سلمان**
جامعة تكريت / كلية التربية للبنات
E-mail: luay-abd@tu.edu.iq

**الملخص:**

لقد خلص هذا البحث في ثلاثة مباحث بعد المقدمة، وجاء في ختامه الخاتمة يليها قائمة بالمصادر والمراجع، وقد جاء المبحث الأول في عرض حالات تأويل الجامد بالمشتق عند الصّبَّان، وقد ظهر ذلك بكثرة في باب النعت وباب الحال، حيث تقرر لدى الصّبَّان أن الجامد إن وقع حالا أو نعتا يؤول بالمشتق ويعمل عمله، ويجوز له أن يرفع أو ينصب كما لو كان مشتقاً.

وجاء المبحث الثاني في عرض التأويلات التي وردت عنده للمصدر بالمشتق، فقد تأوّل الصّبَّان المصدر بالمشتق في مواضع لا سيما في باب النعت وباب الحال.

وجاء المبحث الثالث يعرض لحالة تأويل المشتق بمشتق آخر، إذ يرد المشتق كاسم الفاعل بمعنى اسم المفعول، ويرد اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل.

**الكلمات المفتاحية:** الصّبَّان ، التأويل ، المشتق .

**مقدمة:**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، وبعد:

فقد جاء عنوان هذه الدراسة:**(التأويل بالمشتق في حاشية الصّبَّان على الأشموني)**، فالدراسات النحوية من أهم الدراسات اللغوية التي يشملها البحث العلمي قديماً وحديثاً، فعلى مرّ العصور يأتي النحو في مقدمة العلوم اللغوية واللسانية التي تخدم اللغة العربية، وهي اللغة الخالدة التي شرفها الله عز وجل بنزول القرآن بها، ومن بين أهم الكتب النحوية التي يعكف عليها النحاة المحدثون بالشرح كتاب:(شرح الأشموني) ومن بين أفضل الحواشي الواردة على هذا الشرح العظيم ترد(حاشية الصّبَّان)، فقد عُرف بآرائه النحوية الفذة واختياراته المتأنية والتي تتبع الدليل، فلهذا اخترت أن يكون موضوع بحثي.

فيعدّ التأويل بالمشتق نوعاً من رد الاستعمال إلى أصله الذي يجب أن يرد عليه في الدرس النحوي.

ويهدف هذا البحث إلى رصد وجهة نظر الصّبَّان وتحليلها فيما ورد عنده من التأويل بالمشتق، من حيث الدرس والتعليل وتوجيه الشواهد النحوية الوارد في ذلك عنده، وبيان الدوافع والقواعد النحوية التي اعتمد عليها في ذلك.

وتعتمد المنهجية لهذا البحث على التحليل للنصوص الواردة في حاشية الصّبَّان من حيث توجيه التأويل بالمشتق عنده وقواعده التي اعتمدها في ذلك.

وقد فرضت مادة البحث المنهج الوصفي التحليل وذلك للتتبع النصوص الواردة في حاشية الصّبَّان، ثم القيام بتحليلها وعرضها على أقوال النحاة الآخرين للمقارنة بين الأقوال والمذاهب الوادرة.

جاء البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، واشتملت الخاتمة على نتائج البحث، ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

**توطئة:** الصّبَّان هو: محمد بن علي الصّبَّان، الملقب بأبي العرفان، الفقيه الشافعي المذهب، وكان ميلاده في مصر، وبها نشأ وترعرع، وكانت نشأته دينية وعلمية منذ نعومة أظفاره، فحفظ القرآن وقرأ المتون وحفظها، وسعى جاهدا في طلب العلم وتتلمذ على أيدي أهم مشايخ عصره وجهابذة مصر، واتسع في طلب العلوم النقلية، فأجاد أيضا في طلب العلوم النقلية "قرأ الكتب المعتبرة في حياة أشياخه، وربى التلاميذ واشتهر بالتحقيق والتدقيق والمناظرة والجدل وشاع ذكره وفضله بين العلماء بمصر والشام"[١].

ولـه مؤلفـات كثيـرة ويـرد علـى رأسـها: حاشـيته علـى شـرح الأشـموني وهـي أشـهر كتبـه علـى الإطـلاق، ثـم: "شـرح علـى منظومتـه المسـماة بالكافيـة الشـافية فـي علمـي العـروض والقافيـة، وإسـعاف الـراغبين فـي سـيرة المصـطفى وأهـل بيتـه الطـاهرين، حاشـية علـى الشـرح الصـغير للملـوي على السلم في المنطق، الرسالة البيانية"[٢].

**ومن شيوخه:**

١-خليل بن محمد المغربي نزيل القاهرة وخازن الكتب في المؤيدية المالكي[٣].

٢- محمـد العشـماوي، وهـو ابـن أحمـد بـن حجـازي الأزهـري الشـافعي الشـهير بالعشـماوي، وأخـذ عنـه الفقه والحديث والنحو[٤].

وقـد تـوفي العلامـة الصّـبَّان فـي شـهر جمـادى الأولـى لعـام ١٢٠٦هـ، بعـد "أن توعـك بالسـعال وقصبة الرئة، وصلي عليه بالأزهر في مشهد حافل ودفن بالبستان"[٥].

وتعـدّ مسـألة التأويـل بالمشـتق أحـد اهـم المسـائل فـي الـدرس النحـوي منـذ القـدم، فهـي مسـألة قديمـة قـدم النحـو، فالتأويـل والتعليـل أحـد الاتجاهـات التـي يسـكلها النحـاة عنـدما يضـيق الشـاهد عـن القاعـدة، فيسـكلون طريـق التأويـل، وأحـد أنـواع التأويـل هـي: التأويـل بالمشـتق، وهـي إحـدى الطـرق التـي يعـود فيهـا النحـو إلـى الدلالـة، بـأن يجعلـوا الاسـم الـوارد فـي الـنص يـدلّ علـى المشـتق وهـو جامـد أو غيـر ذلـك، ومثـال علـى ذلـك: أن يـرد الاسـم الجامـد فـي موضـع لا يـرد فيـه إلّا المشـتق، فيضـطر النحـاة إلـى تأويلـه بالمشـتق، وهـذا المشـتق إمـا أن يكـون مـن لفظـه، أو مـن معنـاه، وقـد ورد فـي هـذا أبـواب كثيـرة عـن النحـاة، ومثلهـا أن يُنعـت بالمصـدر، فالمصـدر مـن حيـث كونـه شـبيها بالجامـد لا يصـلح للنعـت فـي القاعـدة النحويـة، فلهـذا يأولـه بعـض النحـاة بالمشـتق، وقـد علّـل المحدثون ذلك بان قالوا : " لأن التأويل بالمشتق ردٌّ للاستعمال إلى أصله " [٦].

## المبحث الأول: تأويل الجامد بالمشتق:

الجامـد هـو الاسـم الـذي لا يعـرف لـه اشـتقاق، أي لـم يشـتق مـن غيـره[٧].أمـا المشـتق فهـو المـأخوذ مـن مصـدره للدلالـة علـى شـيء زائـد عـن الحـدث المجـرد، كدلالـة اسـم الفاعـل علـى الفاعـل وصـاحبه، ودلالـة اسـم المفعـول علـى مـن وقـع عليـه الفعـل، ودلالـة صـيغ المبالغـة علـى المبالغـة فـي وقوع الحدث من الفاعل وغير ذلك[٨].

**المسألة الأولى: إعمال الجامد المؤول بالمشتق عمل المشتق:**

قال الصّبَّان:" قوله: "صفة" المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم التفضيل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجامد المؤول بالمشتق كأسد بمعنى شجاع" [٩].

والمراد هنا أن يأتي الجامد في معنى المشتق فيأخذ حكمه في رفع الفاعل، ومثال أن يقال: وكذلك الأسماء الجامدة المؤولة بالمشتق كقولك(تناولنا شرابا عسلا طعمه)، فالأصل هنا أن لفظ عسلا تدل على الصفة المشبهة لأنها بمعنى قولك(حلو)، فترفع فاعلا لكونها تؤول بالمشتق، ولذا تعامل معاملته فيجوز في معمولها(طعمه) الرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول أو على التميز والجر على الإضافة مثل: ( تناولنا شرابا عسلا طعمه أو عسلا طعما)، ومنه أيضا قول الشاعر[١٠] :

**فراشة الحِلمِ، فرعون العذاب، وإن ... تطلب نداه فكلب دونه كلب**

والشاهد في البيت: تضمن الجامد فيه وهو «فراشة» معنى طائش، و «فرعون» معنى «مهلك» أي تأويلهما بمشتق، وإعطاؤهما حكم الصفة المشبهة فأضيفا إلى المعمول[١١].

فقال الصّبَّان: " ضمن فراشة الحلم معنى طائش. وفرعون معنى أليم، وغربال معنى مثقب، فأجريت مجراها في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى ولو رفع بها أو نصب جاز والله أعلم"[١٢].

وقد نص ابن مالك هنا أن الجامد المؤول بالمشتق ينزل منزلة المشتق كما في باب النعت، فقال: " والنعت بالقائم بمسماه معنى ينزله منزلة المشتق كمررت برجل أسد أبوه، ولبست ثوبا حريرا ملمسه، وشربت ماء عسلا طعمه، تريد ماء شديد الحلاوة، وثوبا شديد الليونة، فلو أردت أن الماء مشوب بعسل، وأن الثوب مجعول في نسجه حرير لم يجز" [١٣].

وبهذا يكون قول الصّبَّان في تأويل الجامد بالمشتق وإعماله عمله متفق عليه بين النحاة[١٤].

**المسألة الثانية: مجيء الحال جامدة في حكم التأويل بالمشتق:**

قال الصّبَّان: "أو مؤول بما صيغ منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأول كل بالمشتق حتى في المسائل الست الآتية في الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف في شرح الكافية وصرح به ولده"[١٥].

وقد بيّن الصّبَّان أن الشارح أي:(الأشموني) تبع ابن مالك في هذا الباب، وجعل بعض الأحوال الجامدة مؤولة بالمشتق، غير أن الصّبَّان اتفق معهم في تأويل الحال بالمشتق في أربعة أشياء:

**أولا:** أن تدل على تشبيه: وهو مثل أن يقال: كر زيد أسدا، فقيل: معناه مشبها أسدا، وهي معناه شجاعا، وقيل: كالأسد[١٦].

وقال الصّبَّان:" كر زيد أسدا أي شجاعا يكون الأسد مستعملا في غير حقيقته وهو الشجاع" [١٧].

**ثانيا:** أن تدل على مفاعلة نحو(قولهم كلمته فاه إلى في ) في (فاه) حال فيه معنى المفاعلة مشافهة، و(بعته يدا بيد)، فقد نص الصّبَّان على أن الحال هنا مؤولة بالمشتق [١٨].

فقال المبرد(٢٨٥هـ): " كلمته فاه إلى في، وبايعته يدا بيد فإنما انتصب؛ لأنه أراد: كلمته مشافهة"[١٩].

**الثالثة** : أن تدل على ترتيب نحو (أدخلوا رجلا رجلا) أي : مرتبين[٢٠].

وعلمته النحو بابا بابا أي مفصلا ومرتبا، وجعل أبو حيان(٧٤٥هـ) هذا الباب مطردا[٢١].

**رابعا:**أن تدل على سعر :وقد اعترض الصّبَّان على هذا، وقال إنه من الجامد غير المؤول بالمشتق[٢٢] وهذا ليس محل اتفاق، فقد ذهب جمع من النحاة إلى أنه غير مؤول بالمشتق وحكاه سيبويه(١٨٠هـ) عن الخليل(١٧٤هـ)، وقال سيوبه: " وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن تقول: بعتُ الدَّارَ ذراعٌ بدرهم، كما جاز لك في الشاء. وزعم أنه يقول: بعتُ داري الذراعانِ بدرهم، وبعتُ البُرَّ القَفيزانِ بدرهم ولم يشبِّهْ هذا بقوله: فاه إلى فِيّ"[٢٣].

وذهب ابن يعيش إلى أنه مؤول بالمشتق على معنى مسعرا [٢٤].

وقال السيوطي(٩١١هـ): " بعت الشياه شاة بدرهم والبر قفيزا بدرهم والدار ذراعا بدرهم أي مسعرا"[٢٥].

وهو ما أوله به المبرد [٢٦].

وهنا تضاربت أقوال النحاة بين القبول والرفض وقول الصّبَّان كان برفض التأويل بالمشتق.

ومن الجامد المؤول بالمشتق عند الصّبَّان أيضا"الحال" عنده قوله [٢٧]:

**إذا شق برد شق بالبرد مثله ... دواليك حتى كلنا غير لابس**

فقال الأشموني أن دوليك هنا الحالية، فقال الصّبَّان: "قوله: "الحالية" أي على تأويله بالمشتق كما نبه عليه بعد. قوله: "مداولين" المناسب لتفسيره دواليك بتداولا لك بعد تداول أن يقول متداولين"[٢٨].

وقد ذهب جمع من النحاة إلى تأويل دواليك هنا بالمشتق، وقد نصوا على أن الموضع هنا وقد قدره أكثر النحاة هنا بنقله متداولين(٢٩).

**المسألة الثالثة: تابع المنادى ذي الضم:**

والمسألة في تابع أي إن وقع جامدا، فقد اختلف النحاة في ذلك على أقوال، أما الصّبَّان فقال: ""قوله: "إنه صفة له مطلقًا" أي: مشتقًا كان أو جامدًا لتأول الجامد بالمشتق كالمعين والحاضر؛ أو لأن كثيرًا من المحققين على أنه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقًا أو مؤولًا به، بل الضابط دلالته على معنى في متبوعه كالرجل لدلالته على الرجولية"(٣٠).

فظاهر قول الصّبَّان هنا أن التابع إن وقع جامداً تأولوه بالمشتق وأصبح نعتا له، وهذا قد خالفه بعض النحاة فذهبوا إلى انه إن كان التابع جامدا مثل يا أيها الرجل، أو يا أيتها النفس، لا يؤول بالمشتق بل يعرب عطف بيان، وذهب جماعة آخرون إلى أنه نعت ويؤول بالمشتق، وهو ظاهر قول الصّبَّان في المسألة(٣١).

## المبحث الثاني:تأويل المصدر بالمشتق:

والمصدر هو الاسم الدال على الحدث المجرد، وعرفه ابن جني(٣٩٢هـ) المصدر بقوله: "كل اسْم دلّ على حدث وزمان مَجْهُول وَهُوَ وَفعله من لفظ وَاحِد وَالْفِعْل مُشْتَقّ من الْمصدر"(٣٢)

وهي أصل الكلام عند أكثر النحاة واختلفوا في تسميتها فبدأ سيبويه بإطلاق لفظ الحدث على المصدر فقال: "والأحداث نحو الضَّرْبِ والحمد والقتل".(٣٣)

فالمصدر في أكثر تعريفات النحاة شبيها بالجامد لأنه لم يؤخذ من غيره، بل يؤخذ غيره منه، فهو المادة الأصلية للكلام.

**المسألة الأولى: النعت بالمصدر:**

واتفق النحاة على جواز النعت بالمصدر لكثرة وروده عن العرب ولكنهم يؤولون ذلك، وقال الصّبَّان: " تنبيهًا على ذلك" أي: ما ذكر من قصد المبالغة والتوسع؛ ولأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وإنما كان منبهًا على قصد المبالغة؛ لأن معنى قصد المبالغة جعل الموصوف المعنى نفسه مجازًا لكثرة وقوعه منه، والمعنى شيء واحد مذكر على حذف المضاف؛ لأن المصدر يكون كذلك أي: مفردًا مذكرًا لو صرح بالمضاف نحو: هند ذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا. قوله: "وهو عند الكوفيين إلخ" قد خالف كل من الفريقين مذهبه في باب الحال في أتيته ركضًا، فقال البصريون: إن ركضًا بمعنى راكضًا، والكوفيون أنه على تقدير مضاف. وقد يقال إن كلا ذكر في كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده. قوله: "على

التأويل بالمشتق" أي: الذي بمعنى الفاعل كثيرًا كما في عدل وزور، وبمعنى المفعول قليلًا كما في رضا "[٣٤].

والمصدر في الأصل كان حقا ألا يقع نعتا، وذلك لكونه جامدا، أو في حكم الجامد، فلا يصح أن ينعت به، ولما ورد عن العرب ذلك بكثرة أجازه النحاة ولكنهم تأولوه، فأوله البصريون بالمشتق، وجعله الكوفيون على تقدير مضاف، فقال ابن السراج(٣١٦هـ) : " وأعلم أنهم ربما وصفوا بالمصدر نحو قولك: رجلٌ عدلٌ وعلم، فإذا فعلوا هذا فحقه أن لا يثنى ولا يجمع، ولا يذكّر ولا يؤنث والمعنى إنما هو ذو عَدلٍ"[٣٥].

واستشهد له النحاس(٣٣٨هـ) بقول الشاعر[٣٦] :

**متى يشتجر قومٌ يقل سرواتهم ... هم بيننا فهم رضاً وهم عدل**

فقال: " كما يقال: رجلٌ عدلٌ، أي: هو ذو عون لصاحبه، والجماع أيضاً عونٌ"[٣٧].

والأصل أن الباب مقيس في النعت والخبر والحال، فالجمهود هنا وقع بكثرة في الحال والخبر والنعت، وكله عند النحاة يؤول بالمشتق، والأصل أن القول بالتأويل بالمشتق كما بين الصّبَّان هو الأقرب قياسا على تلك الأبواب وكما قال الشاطبي: " وهي نظيرة وقوع المصدر حالا ... فإن المسألة في النعت والخبر والحال واحدة، ولذلك يَستدلون على أحدها بالآخر"[٣٨].

**المسألة الثانية: تأويل المصدر بالمشتق في باب الحال:**

قال الصّبَّان بالتأويل بالمشتق في قوله تعالى: {يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا} [الرعد: ١٢] "وفيه أن هذا خلاف الظاهر وأن العامل الذي تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا ترون وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لأنهم لا يرون لأجل الخوف والطمع بل يريهم الله لأجل أن يخافوا ويطمعوا فاستدلال ابن خروف قوي جلي فإن كان ولا بد من التأويل فالأقرب أن يؤول الخوف والطمع بالإخافة والإطماع أو يجعلا حالين من المخاطبين على إضمار ذوي أو على التأويل باسمي فاعل. قوله: "ما عدا قصد التعليل" أي ما عدا كونه علة فأطلق السبب وأراد المسبب فلا يقال قصد التعليل ليس أحد الشروط المارة وإنما استثناه لأنه عند فقد التعليل لا يصلح للجر بحرف التعليل أيضا إذ لا تعليل"[٣٩].

والخلاف هنا بين النحاة في إعراب خوفا وطمعا، فمن ذهب إلى إعرابها مفعولا له جعل الخوف والطمع علة للروية، فيختلف اتحاد الفاعل هنا، وقد اشترطوا لنص المفعول به خمسة شروط وهي[٤٠]:

**الأول** : أن يكون مصدرا وذلك لكونه علة للفعل إذ العلل إنما تكون بالمصادر لا بالذوات.

**الثاني** : أن يكون قلبيا أي من أفعال النفس الباطنة نحو ( جئت رغبة في لقائك ) و(حضرت خشية غضبك).

**الثالث** : أن يكون علة للحدث، كقولهم:(سافرت طلبا للعلم)، فالطلب علة للسفر.

**الرابع** : أن يشارك الحدث وقتا نحو(زرتك أكراما لك ) فإن زمن الزيارة وزمن الإكرام واحد.

**الخامس** : أن يشارك الحدث فاعلا كما في قوله تعالي **(يجعلون أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ)** (البقرة:١٩) فإن (الحذر) مصدر ذكر علة لجعل الأصابع في الآذان وفاعل (الجعل ) و( الحذر ) واحد وهم الكفار .

وإذا فقد المفعول له أحد الشروط المذكورة وجب جره بأحد حروف التعليل وهي خمسة (اللام – الباء – من – في – الكاف ).

وبهذا لم يقع (خوفا وطمعا) مفعولا له كما ذهب الصّبَّان، فلا يصح أن تُنصَب على أنها مفعولا له، فلم تشارك الحدث في الفاعل، فالله عز وجل هو الذي يري الناس البرق، وفاعل الخوف والطمع هم الناس، فلا تصح أن تنصب على أنها مفعولا له [٤١].

فتأولها بعضهم بأنها من باب المفعول له لأن يريكم هنا بمعنى يجعلكم ترون [٤٢].

وذهب جمع من النحاة إلى أنها من باب الحال كما ذهب الصّبَّان، وقالوا بأنها بمعنى خائفين وطامعين، وتؤول بالمشتق [٤٣].

وللنحاة مذاهب هنا[٤٤]:

المذهب الأول: أنها مفعولا له، وأنها في معنى يجعلهم ترون.

المذهب الثاني: أنها مفاعيل مطلقة منصوبة بفعل من جنسها محذوف، والتقدير: تخافون خوفا، وتطمعون طمعا.

المذهب الثالث: أنها أحوال، إما على التأويل بالمشتق أو على تقدير مضاف، وإليه مال الصّبَّان.

وذهب بعض المتأخرين إلى انها من المنصوب على نزع الخافض والأصل لخوف ولطمع [٤٥].

وأقرب الأقوال من حيث تطبيق الشروط هنا هو ما ذهب إليه الصّبَّان.

## المبحث الثالث: تأويل المشتق بمشتق آخر:

### المسألة الأولى: التأويل بالمشتق في باب اسم التفضيل:

قال الصّبَّان: " قوله: "يرد أفعل التفضيل إلخ" أعاده مع عمله مما قدمه توطئة لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ما تقدم. وعبارة التسهيل واستعماله أي: استعمال أفعل التفضيل

عاريًا من الإضافة والألف واللام دون من مجردًا عن معنى التفضيل مؤولًا باسم فاعل نحو: {هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ} [النجم: ٣٢]، أي: عالم أو صفة مشبهة نحو: {وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ} [الروم: ٢٧]، أي: هين مطرد عند أبي العباس المبرد لكثرة الوارد منه والأصح قصره على السماع"(٤٦).

وقد أول الصّبَّان هنا المشتق بمشتق آخر، فجعل أعلم بمعنى عالم، أما أهون فجعلها مؤولة بالصفة المشبهة "هين"، فلا تدخل في هذا الباب، والذي يعني هنا أن أفعل التفضيل اسم متشق على وزن(أفعل) ويدل على أن شيئين اشتراكا في معني ما وزاد أحدهما على الأخر وهو مأخوذ من مصدر الفعل الذي يصاغ منه التعجب بشروطه مثل: (محمد أكرم من علي) (٤٧) .

ويؤول اسم التفضيل بالمشتق هنا إذا خرج عن كونه اسما للتفضيل، فهو قد يخرج أحيانا عن بابه ليراد به ثبوت المعنى من غير التفضيل(٤٨).

وأحسانا يصير في حاله كالصفة المشبهة التي يلازم معناها صاحبها من ذلك قول الله تعالى: **(وَهُوَ الَّذِي يَبْدأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْه)** (الروم:٢٧)، أو مثل قوله تعالى: {هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ} فهو يؤول بالمشتق الذي هو عالم كما فعل الصّبَّان، وهو على تأويل، فمعنى الآية ليس على التفضيل لأنه يوجد شيء أهون على الله تعالى من شيء وإنما المراد أن بدء الخلق وإعادته أشياء هينة على الله سبحانه(٤٩).

ومن ذلك قول الفرزدق(٥٠):

**إن الذي سمك السماء بني لنا ... بيتا دعائمه أعز وأطول**

فمعنى البيت ليس على المفاضلة بل المعنى: يبني لنا الله بيتا دعائمه عزيزة طويلة، فيؤول أسم التفضيل هنا بالصفة المشبهة كما حصل في قوله **(وَهُوَ الَّذِي يَبْدأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْه)**(الروم:٢٧) (٥١).

**المسألة الثانية: تأويل اسم الفاعل بالمفعول واسم المفعول باسم الفاعل:**

ومثاله ما ورد في قول الصّبَّان: "يجيء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية ونحو: {إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا} [مريم: ٦١]، أي مرضية وآتيا".

فظاهر كلامه أن اسم الفاعل يؤول باسم المفعول كما في عيشة راضية، والمعنى مرضية، كما يحصل العكس في وعده مأتيا أي: آتيا.

وقد تأولها النحاة هنا على تأويلات(٥٢):

أولا: أن يكون التأويل عيشة ذات رضا، ومأتيا أي: ذي إتيان.

ثانيا: أن يكون التأويل بمشتق آخر كما بين الصّبَّان فيكون راضية أي مرضية، ومأتيا أي: آتٍ.

ومثل تأويل الصّبَّان ما جاء في تأويل النحاة لقول الشاعر[٥٣]:

**دَعِ الْمَكَارِمَ لاَ تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا * وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطّاعِمُ الكاسي**

وقد تأوله النحاة على اسم المفعول وجعلوه بمعنى المطعوم والمكتسي، فالأصل عند أكثر النحاة أنها من قبيل مجيء اسم الفاعل بمعنى المفعول[٥٤].

## الخاتمة:

في ختام هذا العمل وبعد العرض السابق الذي تم في المباحث الثلاثة السابقة، توصلت إلى النتائج الآتية:

١- رأى الصّبَّان أن الجامد يُؤول بالمشتق ويعمل عمل المشتق الذي يؤول به، فيجيز الرفع بالجامد كما يرفع بالمتشق في باب الصفة المشبهة، واسم الفاعل.

٢- تأول الصّبَّان الجامد بالمشتق في بابين هما: باب الحال والنعت، فأجاز أن ترد الحال جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل، وهي: إن دلت على سعر أو دلّت على ترتيب أو دلّت على مفاعلة، واعترض على تأويل الحال الدّالة على السعر.

٣- تأوّل الصّبَّان النعت الجامد بالمشتق وبيّن أن حق النعت أن يكون مشتقاً، وذهب إلى أن النعت إن جاء جامدا فإنه يؤول بالمشتق، وكذلك تابع المنادى ذي الضم، فبين أن حقه يؤول بالمشتق إن كان جامدا.

٤- تأوّل الصّبَّان المصدر بالمشتق في موضعين، أولا: إن وقع نعتا، ثانيا في قوله تعالى {يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا} حيث بيّن أن خوفا وطمعا لا يصح أن تنصب على أنه مفعولا لأجله.

٥- تأوّل الصّبَّان المشتق بالمشتق الآخر كما وقع على اسم التفضيل ولم يُرد منها المفاضلة كما في قوله تعالى: {هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ} [النجم: ٣٢]، وقوله تعالى: {وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ}.

٦- تأول الصّبَّان اسم الفاعل بالمفعول عيشة راضية أي مرضية، وتأول اسم المفعول بمعنى الفاعل كما وعده مأتيا أو آتيا.

## قائمة المصادر والمراجع:

- الأصول في النحو، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق(من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

– العُـدّة فـي إعـراب العُمـدَة، بـدر الـدين أبـو محمـد عبـد الله ابـن الإمـام العلامـة أبـي عبـد الله محمـد بـن فرحـون المـدني رحمـةُ الله عليـه، تحقيـق: مكتـب الهـدي لتحقيـق التراث(أبـو عبـد الـرحمن عـادل بـن سـعد)، دار الإمام البخاري– الدوحة، الطبعة: الأولى، (بدون تاريخ).

– الكتـاب، عمـرو بـن عثمـان بـن قنبـر الحـارثي بـالولاء، أبـو بشـر، الملقـب سـيبويه (المتـوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

– اللمـع فـي العربيـة، أبـو الفـتح عثمـان بـن جنـي الموصـلي(المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقـق: فـائز فـارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.

– المقاصـد الشـافية فـي شـرح الخلاصـة الكافيـة (شـرح ألفيـة ابـن مالـك)، أبـو إسـحق إبـراهيم بـن موسـى الشـاطبي (المتـوفى ٧٩٠ هـ)، المحقـق: مجموعـة محققـين، وحقـق الجـزء الرابـع/ د. محمـد إبـراهيم البنـا/د. عبـد المجيـد قطـامش، معهـد البحـوث العلميـة وإحيـاء التـراث الإسـلامي بجامعـة أم القـرى – مكـة المكرمـة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

– المقتضـب، محمـد بـن يزيـد بـن عبـد الأكبـر الثمـالى الأزدي، أبـو العبـاس، المعـروف بـالمبرد (المتـوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة.، عالم الكتب – بيروت.

– إمـلاء مـا مَـنّ بـه الـرحمن مـن وجـوه الإعـراب والقـراءات، أبـو البقـاء عبـد الله بـن الحسـين بـن عبـد الله العكبـري، سـنة الـولادة ٥٣٨هـ/ سـنة الوفـاة ٦١٦هـ، تحقيـق: إبـراهيم عطـوه عـوض، المكتبـة العلميـة– لاهور، مكان النشر: باكستان.

– أوضـح المسـالك إلـى ألفيـة ابـن مالـك، عبـد الله بـن يوسـف بـن أحمـد بـن عبـد الله ابـن يوسـف، أبـو محمـد، جمـال الـدين، ابـن هشـام (المتـوفى: ٧٦١هـ)، المحقـق: يوسـف الشـيخ محمـد البقـاعي، الناشـر: دار الفكـر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة.

– تمهيـد القواعـد شـرح تسـهيل الفوائـد، محمـد بـن يوسـف بـن أحمـد، محـب الـدين الحلبـي ثـم المصـري، المعـروف بنـاظر الجـيش (المتـوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسـة وتحقيـق:أ. د.علـي محمـد فـاخر وآخـرون، دار السـلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

– توضـيح المقاصـد والمسـالك بشـرح ألفيـة ابـن مالـك، أبـو محمـد بـدر الـدين حسـن بـن قاسـم بـن عبـد الله بـن علـيّ المـرادي المصـري المـالكي (المتـوفى : ٧٤٩هـ)، شـرح وتحقيـق : عبـد الـرحمن علـي سـليمان، أسـتاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

– جـامع الـدروس العربيـة، مصـطفى بـن محمـد سـليم الغلاييـنى (المتـوفى: ١٣٦٤هـ)، المكتبـة العصـرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

– حاشـية الصّـبَّان علـى شـرح الأشـمونى لألفيـة ابـن مالـك، أبـو العرفـان محمـد بـن علـي الصّـبَّان الشـافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

– حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي (المتوفى: ١٣٣٥هـ)، حققه ونسقه وعلق عليه حفيده: محمد بهجة البيطار – من أعضاء مجمع اللغة العربية، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.
– ديوان الحطيئة، تقديم: الدكتور عمر الطباع، شركة دار الأرقم بن الأرقم، بيروت –لبنان،
– ديوان زهير بن أبي سلمى، تح: فخر الدين قباوة، دار الآفاق، بيروت، ١٩٨٠م.
– ديوان سحيم الأسود، تح: الدكتور عبدالعزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ–١٩٥٠م.
– سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، الطبعة:الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
– شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: ١٣٥١هـ)، المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض.
– شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى،١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠ م.
– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
– شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ – ١٠٩٣ هـ)، المحقق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ – ٤) الثانية، (جـ ٥ – ٨ الأولى)، عام النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ).
– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
– شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
– شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.
– شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

– شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ)، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

– شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

– عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

– معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

– معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.

– نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

**الهوامش:**

(١) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ١٣٨٤.

(٢) معجم المؤلفين: ١٨/١١.

(٣) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ١٠٢/٢.

(٤) المرجع السابق: ٣٢/٤.

(٥) حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ١٣٩٣.

(٦) نزع الخافض في الدرس النحوي، حسين بن علوي بن سالم الحبشي: ٤٥.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٣٦٧/٣.

(٨) ينظر: نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي: ٣٣٥.

(٩) حاشية الصبان: ٦١/٢.

(١٠) البيت من البسيط، واختلفوا في قائله، قيل: الضحاك بن سعيد، أو سعيد بن العاص، أو رجل من ولده، كما في معجم الشواهد (ص ٤٥).

ينظر الشاهد في: شرح الأشموني: ٣/ ١٦، وشرح التصريح:٢/ ٧٢، وهمع الهوامع: ٢/ ١٠١.

(١١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٧٤/٢.

(١٢) حاشية الصبان: ٢٢/٣.

(١٣) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: ٣١٥/٣.

(١٤) ينظر: السابق نفسه.

(١٥) حاشية الصبان: ٢٥١/٢.

(١٦) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٤٦/٢.

(١٧) حاشية الصبان: ٢٥٤/٢.

(١٨) ينظر: السابق نفسه.

(١٩) المقتضب: ٢٣٦/٣.

(٢٠) ينظر:حاشية الصبان: ٢٥٤/٢.

(٢١) ينظر:التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٦/٩.

(٢٢) ينظر:حاشية الصبان: ٢٥٣/٢.

(٢٣) الكتاب:٣٩٤/١.

(٢٤) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش: ١٦/٢.

(٢٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٩٥/٢.

(٢٦) ينظر:المقتضب: ٢٥٦/٣.

٢٧ ) ديوان سحيم الأسود: ١٦

(٢٨) حاشية الصبان: ٣٨٠/٢.

(٢٩) ينظر: شرح التصريح على التوضيح:٦٩٥/١.

(٣٠) حاشية الصبان: ٢٢٤/٣.

(٣١) ينظر: حاشية الصبان: ٢٦١/٣.

(٣٢) اللمع،: ٤٨

(٣٣) الكتاب:١٢/١.

(٣٤) حاشية الصبان: ٩٤/٣.

(٣٥) الأصول في النحو: ٣١/٢.
٣٦ ديوان زهير :٦١
(٣٧) عمدة الكتاب: ١١٨.
(٣٨) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٦٤٥/٤.
(٣٩) حاشية الصبان: ١٨١/٢.
(٤٠ ) ينظر درس المفعول له في : الكتاب ١ / ٣٨٩ ، والأصول في النحو:١ /٢٠٦ ، واللمع: ٥٨، شرح التسهيل لابن مالك :٢ / ٣٣٠ ، ٣٣١، والتذييل والتكميل أبو حيان:٣ / ٧٣٢ ، وأوضح المسالك:١ / ١٧٣، وهمع الهوامع :١ / ١٩٤) ، ومعاني النحو: ٢ /٢٢٢ .
(٤١) ينظر: حاشية الصبان: ١٨١/٢.
(٤٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٦٥٤/٢.
(٤٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٧٣٠.
(٤٤) ينظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات: ١٨٥/٢و مغني اللبيب: ٧٣٠، وهمع الهوامع: ١٣٢/٢، و.
(٤٥) ينظر: نزع الخافض في الدرس النحوي: ١٨٥.
(٤٦) حاشية الصبان: ٧٢/٣.
(٤٧) ينظر: شرح الكافية:١١٢٦/٢ ، وما بعدها ، وشرح ابن الناظم: ٣٤٧ ، والتذييل والتكميل:٢٨٩/١٠ ، وما بعدها، وتمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد:٢٦٩٦/٦ ، وما بعدها.
(٤٨) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجوجري: ٧٢٧/٢.
(٤٩) ينظر: المقتضب: ٢٤٥/٣، وشرح ابن عقيل: ١٨٢/٣.
(٥٠) ديوانه: ١٥٥/٢.
(٥١) ينظر: جامع الدروس العربية: ١٩٨/١.
(٥٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٣٢/٤، وشذا العرف في فن الصرف: ٦٢.
٥٣ ) ديوان الحطيئة: ٦٥
(٥٤) ينظر: العُدّة في إعراب العُمدَة: ٥١١/٣، وينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: ١٣٩/٧.